



المرصد التونسي للإقتصاد  
Observatoire Tunisien de l'Economie

# موجز الميزانية | رقم 02

موجز الميزانية 2022:

هل يحافظ قانون المالية على الدور الاجتماعي للدولة؟

المرصد التونسي للاقتصاد

22/02/2022

## النقاط الرئيسية

- سياسة التقشف المتبعة أدت الى تراجع الدور الاجتماعي للدولة
- صعوبات المالية العمومية انعكست سلبا على نفقات الوزارات ذات الصبغة الاجتماعية
- تراجع خلق مواطن الشغل في الوظيفة العمومية يلقي بظلاله على قطاعي الصحة والتربية
- تقلب الاسعار العالمية للمواد الاساسية يفرض الترفيع في نفقات دعم هذه المواد

## نظرة عامة

نظرا للظرفية الاستثنائية التي تعيشها تونس على وقع التدابير الاستثنائية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في 25 جويلية 2021 تم نشر كل من قانون المالية التعديلي لسنة 2021<sup>i</sup> وقانون المالية لسنة 2022<sup>ii</sup> في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية مباشرة دون المرور بمجلس نواب الشعب حيث ينص القانون الاساسي للميزانية<sup>iii</sup> على الزامية عرض قانون المالية على السلطة التشريعية للنقاش والتعديل والتصويت عليه فضلا ل يتم بعد ذلك المصادقة عليه.

مع تجميد اعمال مجلس نواب الشعب اكتفى رئيس الجمهورية باجتماع وزاري ختم خلاله قانون المالية لسنة 2022 ليليه تصريحه انه أمضى القانون مكرها نظرا للوضعية الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الوطني والمالية العمومية.<sup>iv</sup>

وإن اختلفت الظرفية العامة لنشر قانون المالية التعديلي لسنة 2021 وقانون المالية لسنة 2022 إلا أن محتوى الوثيقتين لم يختلف كثيرا عما عودتنا به وزارة المالية خلال العقد الفارط: اختلالات كبيرة للتوازنات، تراجع موارد الدولة وتزايد نفقاتها مما يؤدي الى ارتفاع عجز الميزانية ليلغ 8.3 بالمائة من الناتج المحلي الخام في موفي سنة 2021 وارتفاع حجم الدين العمومي ليناهاز حوالي 86 بالمائة من الناتج المحلي الخام موفي سنة 2021.

هي تركة خلّفتها الحكومات التي تعاقبت على تونس من خلال انعدام الحوكمة في التصرف في المال العام والاتجاه المفرط للتداين. سعيها للخروج من الازمة الخانقة التي تعيشها المالية العمومية. أقرت وزارة المالية برنامجا اصلاحي اقتصادي/اجتماعي للتحكم في موازنات المالية العمومية والعمل من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام والمحافظة على الدور الاجتماعي للدولة ومساندة الطبقات الاجتماعية الهشة.

يخصص المرصد التونسي للاقتصاد موجز الميزانية في نسخته الثانية لسنة 2022 لدراسة مدى التزام الحكومة التونسية عن طريق قانون المالية التعديلي لسنة 2021 وقانون المالية لسنة 2022 بالحفاظ على الدور الاجتماعي للدولة، وهل يتم تغيير السياسة التي اعتمدها الحكومات السابقة منذ سنة 2011 التي أدت الى تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي مما أدى الى تدهور الوضع الاجتماعي وخاصة عدم قدرتها على مجابهة الجائحة الصحية وتداعيتها الاجتماعية؟

فتحية بن سليمان

[fathia.benslimane@economie-tunisie.org](mailto:fathia.benslimane@economie-tunisie.org)

باحثة



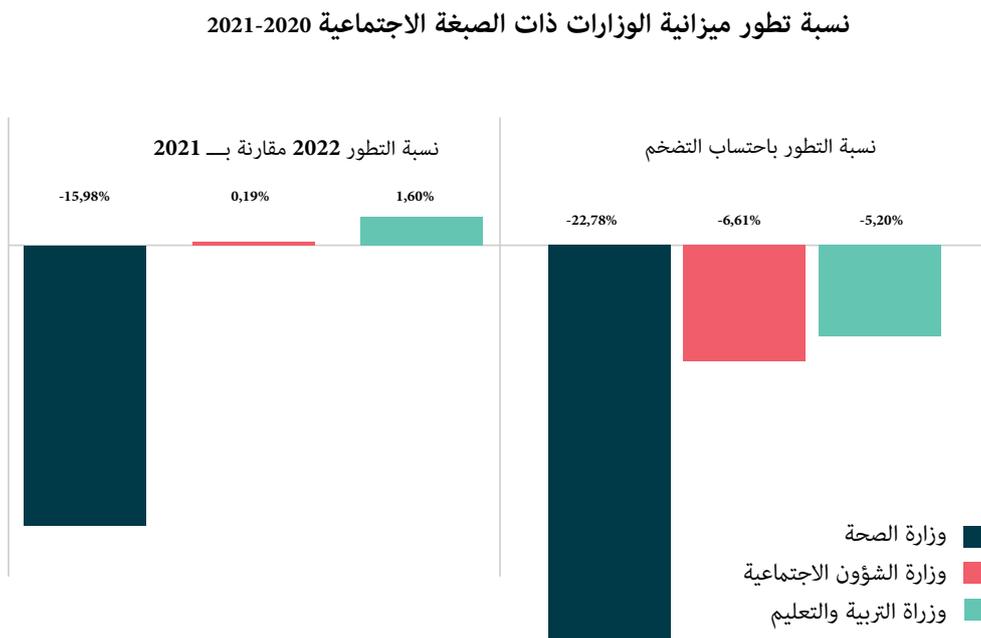
## I. تراجع الإنفاق الاجتماعي للدولة

يشمل الانفاق الاجتماعي أنظمة الحماية والمساعدات الاجتماعية ودعم المحروقات والمواد الغذائية وإنفاق الدولة على الصحة والتعليم، اللذين يكتسبان حسب صندوق النقد الدولي أهمية بالغة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط<sup>v</sup>. إلا أن الحكومات التي تعاقبت على تونس بعد ثورة 2011 تبنت سياسة تقشف بإيعاز من صندوق النقد الدولي من خلال الحد من الإنفاق الاجتماعي وتقليص نفقات الوزارات ذات الصبغة الاجتماعية. يتواصل تبني هذه السياسة مع حكومة نجلاء بouden بعدما دع رئيس الجمهورية خلال شهر نوفمبر سنة 2021 رئيسة الحكومة للتقشف في المال العام<sup>vi</sup> دون تحديد الآليات التي سيتم اعتمادها للتقشف ليتم فيما بعد تأكيد تبني الحكومة نفس السياسات السابقة من خلال قانون الميزانية لسنة 2022. أكدت رئاسة الجمهورية في بلاغ نشر عقب اجتماع وزاري مصغر خصص للمصادقة على قانون المالية لسنة 2022 على أن برنامج الإصلاحات المضمّنة في مشروع قانون المالية سيمكن من تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، بالإضافة إلى المحافظة على الدور الاجتماعي للدولة وإرساء جباية عادلة لا تثقل كاهل المؤسسات والأفراد وتحسين حوكمة القطاع العام وتعزيز إجراءات مجابهة تداعيات الأزمة الصحية<sup>vii</sup>.

بعد نشر قانون المالية بالرائد الرسمي وتقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2022<sup>viii</sup> بالموقع الرسمي لوزارة المالية وبالنظر إلى الجزء الثالث المتعلق بنفقات الميزانية انحصرت الإجراءات الاجتماعية التي وعد بها رئيس الجمهورية في الترفيع في المنح المسندة إلى العائلات المعوزة وإسناد منحة شهرية لفائدة أبناء العائلات محدودة ومتوسطة الدخل والمحافظة على المساعدات والتحويلات الاجتماعية التي تم إقرارها في إطار مجابهة جائحة الكورونا، إضافة إلى مواصلة إسناد منحة الإدماج في الحياة الجامعية لكل ناجح في البكالوريا ينتمي إلى عائلة ضعيفة أو متوسطة الدخل.

وعلى صعيد الوزارات ذات صبغة الاجتماعية تعتزم وزارة المالية بالنسبة لسنة 2022 التخفيض في ميزانية وزارة الصحة بـ 15.98 بالمائة والمحافظة على ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية في نفس المستوى بنسبة تطور بـ 0.19 بالمائة مقارنة بسنة 2021 وميزانية وزارة التربية بنسبة تطور بـ 1.6 بالمائة مقارنة بسنة 2021<sup>ix</sup> كما يبينه الرسم البياني عدد 1.

رسم بياني عدد 1: نسبة تطور ميزانية الوزارات ذات الصبغة الاجتماعية 2020-2021



المصدر: وزارة المالية تقرير حول قانون المالية لسنة 2022/البنك المركزي نسبة التضخم

مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة التضخم التي قدرها البنك المركزي بـ 6.8 بالمائة لسنة 2022 نلاحظ حسب ما يبينه الرسم البياني ان الميزانية التي وقع تخصيصها لكل من وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية ستشهد تطورا سلبيا سنة 2022 خاصة وزارة الصحة حيث تشير الارقام الى ان التطور الحقيقي يعادل خسارة الوزارة لأكثر من خمس ميزانيتها.

## II. نفقات التنمية والاستثمار:

تعتمد الحكومة من خلال قانون المالية لسنة 2022 الاعتماد على هبات وقروض التعاون الثنائي لتمويل نفقاتها ذات الصبغة التنموية التي تتمثل في نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية ونفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية.

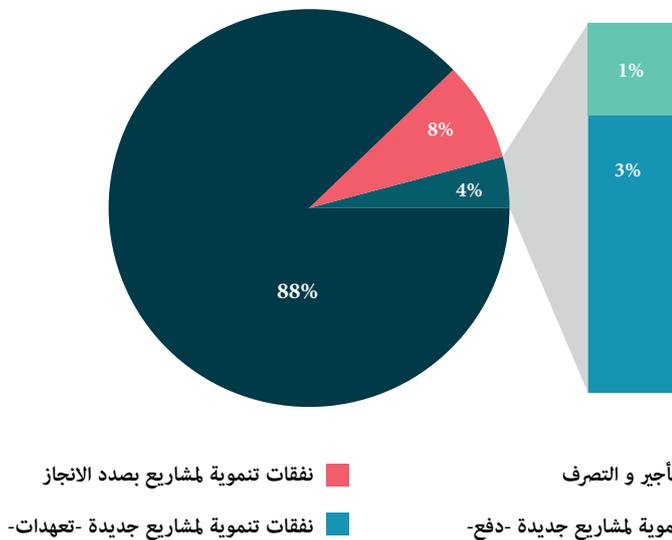
بالثبث من مكونات النفقات ذات الصبغة التنموية وبالأخص وزارة التجهيز والسكان، الاولى على صعيد ميزانية التنمية والاستثمار والتي تمثل نفقات التنمية 89.8 بالمائة من ميزانيتها نلاحظ أن معظم المشاريع المبرمجة جديدة كانت او متواصلة هي مشاريع ممولة من أطراف خارجية على غرار وكالات التعاون الدولية وبنوك التنمية الأجنبية.

نفس الاستراتيجية تتبعها الحكومة مع وزارة الفلاحة والموارد المائية التي تحتل المرتبة الثانية من حيث نفقات التنمية وتخصص 57.6 من ميزانيتها للتنمية والاستثمار لكن هذه النفقات تأتي بالأساس من قروض خارجية. من جانب اخر، ونظرا لمحدودية موارد الدولة تظل نسبة نفقات التنمية للوزارات ذات الصبغة الاجتماعية ضعيفة في مستوى أول إضافة الى عدم برمجة مشاريع جديدة.

تمثل النفقات التنموية لوزارة الشؤون الاجتماعية 6 بالمائة من جملة ميزانيتها حيث وقع تخصيص 141.5 م.د لهذه النفقات لإتمام 3 مشاريع وقع برمجتها سابقا مع الاكتفاء ببرمجة اقتناء اراضي وتهيئة المراكز التابعة للوزارة خلال سنة 2022.

وبالنسبة لوزارة التربية تمثل النفقات التنموية 4 بالمائة من ميزانيتها خصص مجملها لنفقات تتعلق بالبنية التحتية للمؤسسات التعليمية. أما وزارة الصحة التي تمثل نفقاتها التنموية 12 بالمائة من جملة ميزانيتها فإن 63 بالمائة من هذه النفقات مخصصة لمواصلة العمل على مشاريع بصدد الإنجاز و27 بالمائة فقط مخصصة لمشاريع جديدة. حيث يظهر عجز الدولة فعليا عن تمويل النفقات التنموية لوزارة الصحة فكما يشير اليه الرسم البياني عدد 2، وقع ادراج 75 بالمائة من نفقات المشاريع الجديدة في صيغة تعهدات. رسم بياني عدد2: توزيع ميزانية وزارة الصحة حسب قانون المالية لسنة 2022

توزيع ميزانية وزارة الصحة حسب قانون المالية لسنة 2020-2021



المصدر: وزارة المالية: تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2022

إذا، وحسب البيانات المدرجة بقانون المالية لسنة 2022 فإن الحكومة التونسية عاجزة عن توفير التمويلات اللازمة لتغطية نفقاتها التنموية فتتوجه إما الى الاعتماد على القروض والهبات الخارجية على غرار وزارة التجهيز والإسكان ووزارة الفلاحة والموارد المائية أو عدم برمجة مشاريع تنموية حيوية على غرار وزارة التربية ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية.

سبق أن أظهرت سياسة التقشف المتبعة في تونس منذ سنة 2013 إمضاء اتفاق التمويل مع صندوق النقد الدولي و ما تضمنه من إملاءات، وانعكاساتها السلبية على قطاع التعليم والتغطية الاجتماعية والصحة خاصة مع تعمق الازمة الصحية خلال سنتي 2020 و2021.

في حوار مع موقع المفكرة القانونية سنة 2020، علق السيد الأسعد يعقوبي كاتب عام الجامعة العامة للتعليم على وضعية قطاع التربية والتعليم، بأن الأزمة الصحية كشفت عمق الأزمة التي تعيشها المدرسة العمومية التي تفتقر الى المقومات الحقيقية لتقديم تعليم نوعي ذي جودة لجميع الفئات الاجتماعية. كما أكد يعقوبي أن الخطاب الذي كانت تسوّق له الجهات الرسمية حو تحديث المدرسة العمومية والرقمنة وتجويد التعليم، اصطدم بالواقع الذي أظهرته الجائحة حيث وجدت المدرسة العمومية نفسها عاجزة على توفير الحد الأدنى الممكن لاستمرار العملية التربوية في ظل النقائص

الكبيرة على مستوى البنية التحتية والوضع المزري للمؤسسات التعليمية التي لا يمكنها توفير الحد الأدنى من السلامة في حال استئناف الدروس.<sup>x</sup> وقع تخصيص الفصل 12 من قانون المالية لسنة 2022 لإحداث حساب تنوع مصادر الضمان الاجتماعي وتتضمن هذه المصادر حسب هذا الفصل ، عائدات المساهمات الاجتماعية المحدثة في قانون المالية لسنة 2018<sup>xi</sup> حيث لم يتم سابقا تحديد مآل هذه المساهمات التي تُقطع إجباريا من جريات العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء في غياب تام للشفافية.<sup>xii</sup>

صرح الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل أن مداخيل المساهمات الاجتماعية حسنت من وضعية الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية مشيرا الى أن هذا التحسن لم يشمل بقية الصناديق. حيث تجدر الإشارة أن صناديق الضمان الاجتماعي سجلت عجزا قياسيا خلال سنة 2020 خاصة صندوق الضمان الاجتماعي الذي سجل عجزا في توازناته المالية قُدّر ب 1200 مليون دينار اي بمعدل 100 مليون دينار شهريا سنة 2020. مما يحيلنا الى أن أزمة نظام التغطية الاجتماعية في تونس أعمق من أن يتم حلها عن طريق المساهمات الاجتماعية ويجب أن يتم مراجعة هذا النظام ليكون أكثر شمولية فلا تتجاوز نسبة التغطية الاجتماعية في تونس 50.2 بالمائة من السكان.<sup>xiii</sup>

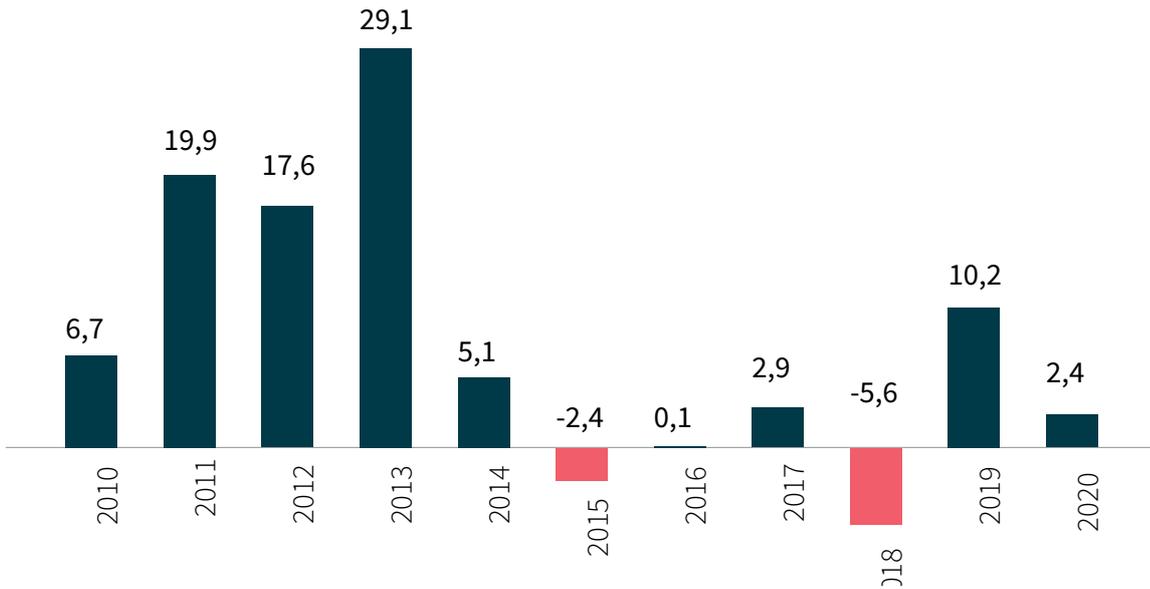
### III. تجميد الإنتدابات في الوظيفة العمومية

يعتبر عدم ادراج القانون عدد 38 لسنة 2020<sup>xiv</sup> الذي يتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي في قانون المالية التعديلي لسنة 2021 اول خطوة خطتها حكومة نجلاء بودن نحو تجميد الانتدابات في الوظيفة العمومية. حيث علّل رئيس الجمهورية قرار عدم تخصيص اعتمادات للمشمولين بهذا القانون بالوضعية الصعبة التي تعيشها المالية العمومية مما يحول دون استيعاب المزيد من الموظفين والانتدابات الجديدة. ووعد العاطلين عن العمل بإيجاد الحلول على غرار بعث شركات اهلية لحل مشكلة البطالة.<sup>xv</sup>

تواصلت هذه السياسة بصيغة أوضح حين خصّصت الحكومة النقطة السابعة من برنامج الإصلاحات للتحكم في كتلة الأجور وإعادة هيكلة الوظيفة العمومية من خلال ترشيد الزيادات في الأجور والانتدابات وحصرتها في القطاعات ذات الأولوية، وقرار برنامج جديد للتقاعد المبكر وإعادة النظر في الاتفاقيات السابقة بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل، إضافة الى عدم تطبيق القانون عدد 38 لسنة 2020.<sup>xvi</sup>

رسم بياني عدد3: مؤشّر خلق مواطن الشغل في الوظيفة العمومية 2010-2020

مؤشّر خلق مواطن الشغل في الوظيفة العمومية 2010-2020  
بحساب ألف موظف



المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي 2020-2010

يشير الرسم البياني أعلاه الى تطور خلق مواطن الشغل بالوظيفة العمومية في الفترة المتراوحة بين 2010 و2020، حيث نلاحظ وجود ثلاثة مراحل. تمت المرحلة الاولى من 2010 الى 2013. حيث شهد الانتداب في الوظيفة العمومية انفجارا يعود لاعتماد حكومات ما بعد الثورة على التشغيل في الوظيفة العمومية كوسيلة للحد من التوتر الاجتماعي.<sup>xvii</sup>

ليشهد المؤشّر في المرحلة التالية بين 2014 و2018 ركودا وصل حد التراجع في سنة 2015 وسنة 2018 وهو ما يتزامن مع إمضاء تونس لاتفاقيين مع صندوق النقد الدولي، الاول في أواخر سنة 2013 والثاني سنة 2016 حيث يمكن تعليل تجميد الانتدابات في الوظيفة العمومية بتبني الحكومات لتوصيات صندوق النقد الدولي الداعية الى التحكم في كتلة الأجور وتجميد الانتدابات.<sup>xviii</sup>

شهدت سنة 2019 عودة هذا المؤشر للارتفاع مع انتهاء اتفاقية 2016 مع صندوق النقد الدولي لتعود سلطة الاشراف التونسية الى سابقة عهدتها من خلال برمجة إنتدابات جديدة.

لم يصدر البنك المركزي التونسي بعد تقريره السنوي الذي يتضمن هذا المؤشر الا أن المعطيات التي تم نشرها في قانون المالية التعديلي لسنة 2021 تشير الى ارتفاع موظفي القطاع العمومي ب 17 ألف موظف خلال سنة 2021، وقانون المالية لسنة 2022 حيث وقعت برمجة 18442 انتداب جديد لسنة 2022 وقد سبقهما قرار لوزير التعليم العالي نشر بالرائد الرسمي يوم 29 نوفمبر 2021 يأذن بفتح مناظرة لانتداب 1110 أستاذ جامعي على دفعات انطلاقا من سنة 2022<sup>xix</sup>. وهو ما ينبأ بارتفاع مؤشر خلق مواطن الشغل في الوظيفة العمومية لسنتي 2021 و2022.

يحيلنا هذا التناقض بين تجميد الانتدابات تارة وعودتها للانفجار تارة أخرى الى أن الحكومة تختتم فرصة عدم وجود اتفاق مع صندوق النقد الدولي ساري المفعول حاليا لبرمجة الانتدابات وسد الشغورات الحاصلة خلال فترة التجميد التي انعكست سلبا على القطاع العمومي.

كما انعكست سياسة تجميد الانتدابات على جودة الخدمات المقدمة من قبل الدولة خاصة في قطاع التربية الذي يحتل المرتبة الأولى في الوظيفة العمومية حيث يستقطب هذا الاخير 35.2 بالمائة من مجموع الموظفين و17.7 بالمائة من العملة يليه قطاع الصحة الذي يستقطب 12.1 بالمائة من الموظفين و14.1 بالمائة من العملة في الوظيفة العمومية سنة 2017 حسب اخر الاحصائيات المنشورة من قبل المعهد الوطني للإحصاء.<sup>xx</sup>

بالنسبة لقطاع التربية اعتمدت الحكومات على آليات تشغيل هشة تتمثل في العمل بالنيابات لتعويض النقص الحاصل في المدارس نتيجة التقاعد، وتعتبرها الجامعة العامة للتعليم الثانوي انها ”آلية غير قانونية ومخالفة لكل التشريعات الدولية والوطنية“، إضافة الى أن الاساتذة النواب ”يتقاضون أجورا اقل من زملائهم المرسمين ولا يتمتعون بالضمانات الاجتماعية“<sup>xxi</sup> وهو ما يؤثر سلبا على جودة التعليم والمستوى العلمي للتلاميذ. ومع تبني قانون التقاعد الجديد فإن الجامعة العامة للتعليم الثانوي تتوقع تقاعد ما يزيد عن 3500 مدرس وهو ما يدعو للتساؤل حول استراتيجية الوزارة والحكومة عموما لوجود حلول كفيلة لقطاع التربية الذي يعتبر من اهم القطاعات الاستراتيجية؟

وبالعودة على قطاع الصحة، تظهر البيانات المنشورة بموقع الوزارة أن سنة 2017 و2018 لم تشهد اي انتدابات جديدة في حين تقاعد حوالي 938 إطار طبي وشبه طبي في نفس الفترة وهو ما ساهم في مزيد تعميق أزمة القطاع من خلال النقص المتزايد الذي يشهده القطاع خاصة في المناطق الداخلية. مع عدم تبني سياسة واضحة لحل مشكلة النقص الذي تشهده قطاعات حيوية على غرار التربية والصحة تنشر وزارة الاقتصاد والتخطيط نتائج التعاون الفني خلال سنة 2021 حيث وقع تسجيل تطور يقدر بنسبة 59 بالمائة بالنسبة للمتدربين عن طريق الوكالة وقد احتل قطاع الصحة النصيب الاكبر من حيث الانتدابات ب 39 بالمائة 978-إطار- من مجموع الانتدابات يليه قطاع التربية ب 409 منتدب.<sup>xxii</sup>

بصيغة أوضح، انعدام استراتيجية وطنية للحد من البطالة مع تبني الحكومة لتوصيات صندوق النقد التي تدعو الى تجميد الانتداب في الوظيفة العمومية لم يخلق فقط نقسا حادا في اطرار في وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة بل يشجع ايضا على هجرة الكفاءات. فبعد مالا يقل عن 15 سنة يقضيها المتحصل على شهادة جامعية في المدارس الجامعات التونسية الممولة من مال دافعي الضرائب يتم تشجيعه على الهجرة لتستفيد بلدان اخرى من الكفاءات التونسية.

## IV. إعادة تفعيل التعديل الآلي لأسعار المحروقات والتجاوب مع ارتفاع الاسعار العالمية للحبوب

أدى تواصل ارتفاع أسعار النفط العالمية واعتماد فرضية سعر برميل النفط ب 45 دولار للبرميل في قانون المالية الأصلي لسنة 2021 الى زيادة نفقات دعم المحروقات ب 2926م.د. مما استوجب مراجعة سعر برميل النفط الى 70 دولار للبرميل في قانون المالية التعديلي لسنة 2021 مقابل 45 دولار مقدرة أوليا.

هذا وتضمن قانون المالية التعديلي لسنة 2021 نشر تفاصيل اضافية عن المتعارف عليه في قوانين المالية السابقة حيث وقع تحديد انعكاسات تغير سعر برميل النفط وسعر الصرف على نفقات الدعم -جدول عدد-1 وتحديد عوامل ارتفاع نفقات دعم المحروقات رسم بياني عدد4. وقعت الاشارة الى تداعيات التغييرات التي تطرأ على سعر برميل النفط وسعر صرف الدولار على منظومة الدعم كما يلي:

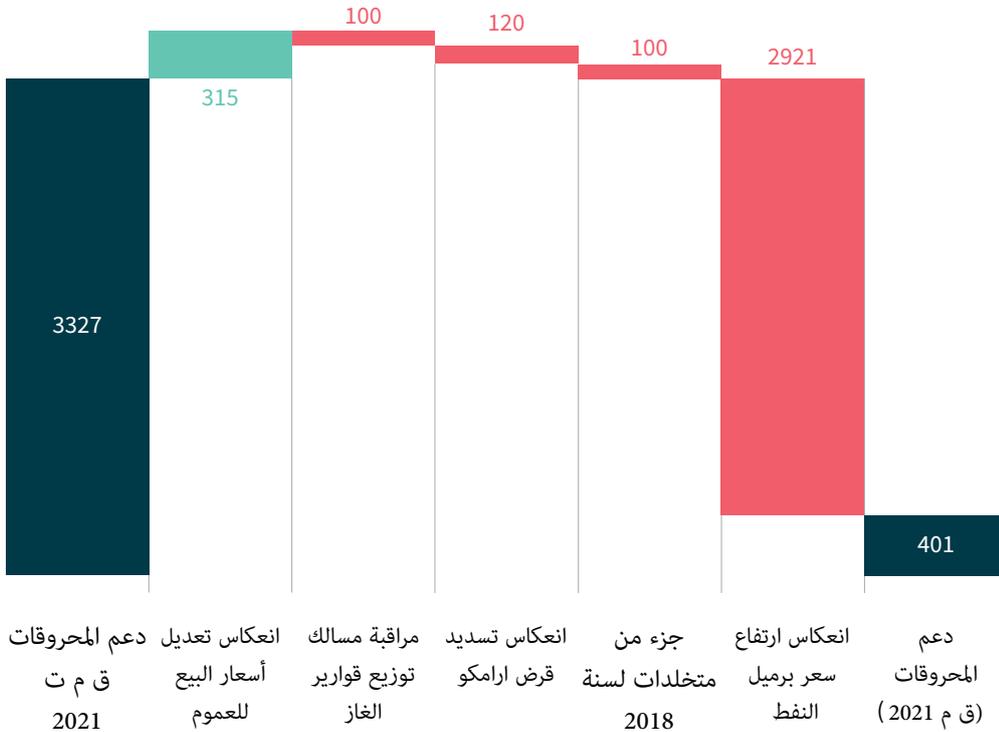
**جدول عدد1:** تبعات زيادة أو انخفاض سعر برميل النفط وسعر صرف الدولار على نفقات الدعم

أعباء إضافية	مداخل إضافية	كلفة إضافية	
130 م.د	29 م.د	101 م.د	في سعر برميل النفط
35 م.د	8 م.د	27 م.د	بيمات في سعر صرف الدولار

المصدر: وزارة المالية قانون المالية التعديلي لسنة 2021

رسم بياني عدد4: العوامل المساهمة في الترفيع في دعم المحروقات

العوامل المساهمة في الترفيع في دعم المحروقات بحساب المليون دينار



المصدر: وزارة المالية قانون المالية التعديلي لسنة 2021

حسب الرسم البياني المدرج فإن ارتفاع السعر العالمي لبرميل النفط يمثل العامل الأساسي لارتفاع نفقات دعم المحروقات خاصة مع اعتماد 45 دولار كسعر برميل النفط في قانون المالية الأصلي. وتجدر الإشارة إلى أن تداعيات الفارق الشاسع بين فرضيات قانون المالية لسعر النفط والسعر الذي يقع اعتماده في الاسواق العالمية خلال السنة طالما كان العامل الاساسي لارتفاع نفقات الدعم في السنوات الفارطة.

إضافة إلى تأخر نشر قانون المالية التكميلي على غرار سنة 2020 عندما تمت احواله مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 في شهر نوفمبر وسنة 2021 حيث أعلن وزير المالية السابق لحكومة هشام المشيشي، علي الكعلي أن وزارة بصد العمل على قانون المالية التكميلي بهدف تحيين الفرضيات منذ شهر أبريل في حين لم تقع اي احواله بالرغم من التفاوت الواضح بين الفرضيات التي وقع اعتمادها ومع الارقام التي تم تحقيقها في النصف الاول من السنة على غرار سعر برميل النفط ونسبة النمو التي كانت فرضيات قائمة على نهاية الأزمة الصحية وانتعاش الاقتصاد التونسي في حين أن المؤسسات المالية الدولية تنبأت بتواصل تداعيات الازمة سنتين اضافيتين على الأقل.

يبقى دعم المحروقات رهينة لفرضيات خيالية غير قابلة للتحقيق وقرارات غير مدروسة يتم اعتمادها حين أقرت الحكومة الفارطة اعتماد التعديل الالي للمحروقات منذ مطلع سنة 2021 دون الاخذ بعين الاعتبار تداعيات هذا القرار على المقدرة الشرائية للمواطن ليقع تعليق العمل بهذه الألية لما تبقى من سنة 2021 حسب قانون المالية التعديلي لسنة 2021.

خصصت الحكومة إصلاح منظومة الدعم بالنقطة الثامنة من برنامج الإصلاحات المدرج في تقرير قانون المالية لسنة 2022 حيث تعتزم إعادة صياغة سياسات الدعم واليات التعويض لمساندة الاسر والحفاظ على المقدرة الشرائية والسلم الاجتماعي من خلال إعادة تفعيل الية التعديل الالي لأسعار المحروقات وتعويض نسبة الزيادة المعتمدة 5 بالمائة ب 3 بالمائة. كما سيتم ايضا التعديل الالي للأسعار بصفة دورية بالنسبة للكهرباء والغاز مع استثناء الفئات الهشة واقضاء قوارير الغاز المسال من هذه الاجراءات دون التنصيص على الليات التي سيقع اعتمادها.

سعيًا منها للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن وحمايته من التقلبات التي تشهدها الاسعار العالمية للمواد الاساسية وخاصة الحبوب، قررت الحكومة الترفيع في ميزانية دعم المواد الاساسية ب 71.40 بالمائة مقارنة بسنة 2021 مع تخصيص 80 بالمائة منها لدعم الحبوب. هذا ويجدر الاشارة الى انه، حسب منظمة الاغذية والزراعة فإن اسعار الذرة والقمح قد شهدت ارتفاعا يقدر ب 31.3 بالمائة سنة 2021 مقارنة بسنة 2022 نظرا لارتفاع الطلب العالمي وتقلص الامدادات في البلدان الرئيسية المصدرة للقمح.<sup>xxiii</sup>

جدول عدد2: توزيع حاجيات دعم المواد الاساسية لسنة 2022

المواد	مبلغ الدعم
الحبوب	3025 م.د.
الزيت النباتي	480 م.د.
الحليب	160 م.د.
العجين الغذائي والكسكسي	86 م.د.
السكر	10 م.د.
الورق المدرسي	10 م.د.
الجملة	3771 م.د.

المصدر: وزارة المالية تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2022

يعتبر الترفيع في ميزانية دعم المواد الاساسية ب 71.4 بالمائة خلال سنة واحدة سابقة في حين ان ميزانية دعم المواد الاساسية سجلت تقريبا نفس الرقم 71.8 بالمائة لكن خلال كامل الفترة الممتدة بين 2016 و2021 اي خمسة سنوات.

مع توجه الحكومة نحو إمضاء اتفاق تمويل جديد مع صندوق النقد الدولي الذي يعتبر ان رفع الدعم اولوية من اجل التحكم في توازنات المالية العمومية وهو ما يتعارض مع السياسة المتبعة من قبل الحكومة الحالية فهل تتوجه الحكومة بعد امضاء الاتفاقية الى اعادة النظر في ميزانية الدعم ام ان الوفد الحكومي الذي سيتفاوض مع صندوق النقد قد يتوصل الى اتفاق يحمي القدرة الشرائية للمواطن التونسي ويحافظ على مستوى العيش من التدهور الذي يشهده؟.

تبقى هنالك حلول اخرى متوفرة لتجاوز هذه الاشكالية مثل تبني استراتيجية وطنية للفلاحة تمكن القطاع من الانتعاش وتأمين الحبوب وغيرها من المواد الاساسية التي يقع توريدها وهو ما يعتبر حلا في ظل الارتفاع المستمر للأسعار العالمية<sup>xxiv</sup> في حين تبحث الحكومة عن الحلول من وراء البحار، الا ان ايجاد منوال تنموي جديد ينعش الاقتصاد ويعيد للنسيج الاقتصادي تماسكه هو جزء من الحل الذي على الحكومة العمل عليه.

انطلق تحليلنا لقانون الميزانية لسنة 2022 بالتساؤل حول مدى التزام قانون المالية الذي يضبط التوجهات العامة لميزانية الدولة في إطار السياسة العامة للدولة بالحفاظ على الدور الاجتماعي للدولة الذي كما ذكرنا سابقا يؤكد صندوق النقد الدولي على أهميته في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

ليبرهن تحليل المعطيات التي وقع ادراجها في كل من قانون الميزانية التعديلي لسنة 2021 وقانون المالية لسنة 2022 الذين وقع العمل عليهما ان الدور الاجتماعي للدولة في تراجع متواصل وان الظرفية الاستثنائية او المرحلة الانتقالية الذي تعيشها تونس حاليا لم تغير السياسة الاقتصادية المتبعة منذ ثورة 2011 باستثناء الترفيع في ميزانية دعم المواد الاساسية الذي يعتبر تاريخيا.

التناقض بين المعلن والمضمر هي نقطة مشتركة بين صندوق النقد الدولي وجهات الاشراف في تونس بما تشمله من برلمان ورئاسة حكومة ورئاسة جمهورية. ففي ندوته الاقليمية يعلن ممثل صندوق النقد ان الانفاق الاجتماعي اولوية الاوليات لرفع مستوى الرفاهية والاحتواء الاجتماعي في حين يفرض الصندوق من خلال الاتفاقيات سياسة تقشفية لا تتلاءم والظرفية الاقتصادية ولا الاجتماعية للبلاد. كذلك سلطة الاشراف، التي تتبنى الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتصر على المحافظة على الدور الاجتماعي للدولة لتتخذ اجراءات مناقضة لذلك عن طريق الحد من ميزانية الوزارات ذات الصبغة الاجتماعية وتجميد الانتدابات والعمل على الرفع التدريجي للدعم تبنيها منها توصيات صندوق النقد سعيا للحصول على اتفاق جديد كما هي طبيعة الحال الان.

اما الحكومة، وفي خضم مفاوضات جديدة مع صندوق النقد الدولي تأمل في امضاء اتفاق تمويل قبل نهاية سنة 2022 . تراوح قانون المالية لسنة 2022 بين محاولات لتنفيذ وعود رئيس الجمهورية بالحفاظ على الدور الاجتماعي للدولة عن طريق المساعدات الاجتماعية المحدودة نظرا لشح الموارد والترفيع في ميزانية دعم المواد الاساسية و التخفيض في نسبة التعديل الالي لأسعار المحروقات من جانب ومن الجانب الاخر التقليل في ميزانية وزارة الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية إضافة الى الاعلان عن ترشيد الانتدابات والعمل على الية لتوجيه الدعم لمستحقيه.

تراوح الحكومة بين ارضاء المواطن بالإجراءات الوقتية والعمل على ارضاء صندوق النقد الدولي من خلال الاعلان عن سياسة التقشف وبرنامج الاصلاحات وكما تبين في العشرية الفارطة فلا يمكن الجمع بين ارضاء الطرفين.

بالرغم من تواجد نسيج اقتصادي متنوع وتوفر الموارد الطبيعية من اراض خصبة ومحروقات وفسفاط قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي الا ان جهة الاشراف لم تتبنى الى اليوم سياسة مبنية على الواقع الاقتصادي الوطني وخصوصياته بل تكتفي بقبول توصيات الجهات المانحة ذات المقاس الواحد لجميع البلدان تفرضها بنفس الشروط في شمال الكرة الارضية وجنوبها.

# المراجع

- i [الرائد الرسمي قانون المالية التعديلي 2021](#)
- ii [الرائد الرسمي قانون المالية لسنة 2022](#)
- iii [قانون أساسي عدد 15 لسنة 2019 مؤرخ في 13 فيفري 2019 يتعلق بالقانون الأساسي للميزانية](#)
- iv [سعيد: أمضيت على قانون المالية رغم الاحترازات وعدم اقتناعي ببعض الاختيارات](#)
- v [صياغة عقد اجتماعي أقوى: منهج الصندوق تجاه الإنفاق الاجتماعي](#)
- vi [تونس.. سعيد يدعو الحكومة إلى «التقشف»](#)
- vii [أول تعليق من الرئيس التونسي على شائعات مشروع قانون المالية لسنة 2022](#)
- viii [وزارة المالية تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2022](#)
- ix [الصفحة 17 من تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2022](#)
- x [حوار مع الكاتب العام للجامعة العامة للتعليم الثانوي الأسعد يعقوبي](#)
- xi [الصفحة الثانية من قانون الميزانية لسنة 2022 المنشور بالرائد الرسمي](#)
- xii [عجز مالي في الصناديق الاجتماعية: ضرورة مراجعة نظام التغطية الاجتماعية في تونس.](#)
- xiii [أنظر المرجع السابق](#)
- xiv [قانون عدد 38 لسنة 2020 مؤرخ في 13 أوت 2020 يتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي](#)
- xv [التشغيل: حق دستوري ونقطة خلاف بين الدولة وصندوق النقد الدولي. | المرصد التونسي للاقتصاد](#)
- xvi [الصفحة 21 من تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2022](#)
- xvii [2008-2016 تطور التشغيل في الوظيفة العمومية | المرصد التونسي للاقتصاد](#)
- xviii [Nawaat - ملف الوظيفة العمومية: خطة جاهزة من صندوق النقد الدولي](#)
- xix [الرائد الرسمي يسبق قانون المالية : هل يفرض الرئيس توجهات مخالفة لتوصيات صندوق النقد الدولي | المرصد التونسي للاقتصاد](#)
- xx [المعهد الوطني للإحصاء: خصائص أعوان الوظيفة العمومية وأجورهم لسنوات 2013-2017](#)
- xxi [حوار مع الكاتب العام للجامعة العامة للتعليم الثانوي الأسعد يعقوبي](#)
- xxii [نتائج التعاون الفني خلال سنة 2021](#)
- xxiii [مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء | حالة الأغذية في العالم](#)
- xxiv [ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية يؤدي إلى ارتفاع نفقات الدعم في كل من تونس والجزائر والمغرب | المرصد التونسي للاقتصاد](#)